 https://doi.org//10.12816/0061440

The Legislation's Role In Inculcating And Protection Of The Jordanian National Identity

Fahad Yousef Al-Kasassbeh
Faculty of low
Amman Arabic University
Dr.fahadalkasassbeh@yahoo.com

Received :06/03/2022 Accepted : 03/07/2022

Abstract:

This study aims at illustrating the role that legislation holds in the consolidation and protection of the national identity. The legislative trend in protecting the national identity proceeds in two directions. The first direction is to consolidate and embodiment the concepts of the national identity by enhancing its components and dimensions, while the second one is to provide penal protection for all behavior that undermines the national identity.

In the light of this, the researcher addressed the national identity and its components and reviewed the different types of national identity, whether individual or collective, as well, he reviewed crises that confront national identity and the role of legislation in entrenching national identity concepts by reviewing the principles enshrined in the Jordanian Constitution, which defined the foundations and basis of the national identity and what is stipulated by the Law on the Organization of General Elections by specifying who may be a voter or candidate in which the national identity concepts are obviously defined.

The researcher addressed the partial protection of national identity in Jordanian penal legislation by reviewing and analyzing texts affecting national identity whether contained in the Penal Law or Cybercrime Law.

Keywords: national identity, globalization, social media, Legislation, Jordanian constitution, the law.

دور التشريعات في ترسيخ وحماية الهوية الوطنية الأردنية

فهد يوسف الكساسبة
كلية القانون
جامعة عمان العربية
Dr.fahadalkasassbeh@yahoo.com

الاستلام :2022/03/06 القبول :2022/07/03

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي تقوم به التشريعات في ترسيخ الهوية الوطنية وفي حمايتها، ويسير الاتجاه التشريعي في حماية الهوية الوطنية في اتجاهين، الاتجاه الأول هو ترسيخ مفاهيم الهوية الوطنية وتجسيدها، وذلك بتعزيز مقوماتها وأبعادها، وأما الاتجاه الثاني فيتمثل في توفير الحماية الجزائية لكل سلوك من شأنه النيل من مقومات الهوية الوطنية. وعلى ضوء ذلك فقد تناول الباحث في دراسته ماهيّة الهوية الوطنية ومكوناتها، واستعرض الأنواع المختلفة للهوية الوطنية سواء كانت فردية أم جماعية، وتناول الباحث أيضًا الأزمات التي تواجه الهوية الوطنية، واستعرض الباحث دور التشريعات في ترسيخ مفاهيم الهوية الوطنية، وذلك باستعراض المبادئ التي تضمنها الدستور الأردني، والذي حدد المقومات والأسس التي ترتكز عليها الهوية الوطنية، وأيضًا ما تضمنه قانون تنظيم الانتخابات العامة، وذلك من خلال تحديده لمن يجوز له أن يكون ناخبًا أو منتخَبًا، وهذا فيه ترسيخ واضح لمفاهيم الهوية الوطنية. وتناول الباحث في دراسته الحماية الجزائية للهوية الوطنية في التشريعات الأردنية، وذلك من خلال استعراض النصوص التي تمسّ بالهوية الوطنية وتحليلها، سواء وردت في قانون العقوبات أو في قانون الجرائم الإلكترونية. وقد أنهى الباحث دراسته بمجموعة من النتائج من أهمها، أن الهوية الوطنية قد باتت في عالمنا المعاصر تواجه أزمات متعددة يصعب حصرها، لا سيما التأثيرات الخارجية والمتمثلة بنشر الأفكار المتطرفة، أو تلك التي تتضمن معلومات قد تسيء إلى قيم المجتمع وعاداته وتؤثر في نسيجه الاجتماعي، وخلص أيضًا إلى مجموعة من التوصيات لعل من أهمها تطوير التشريعات بشكل يضمن حماية جزائية أكبر للهوية الوطنية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع الرسمية والمدنية في ترسيخ مفاهيم الهوية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية، العولمة، وسائل التواصل الاجتماعي.

المقدمة:

يشهد الأردن ومنذ بداية الألفية الثالثة تداعيات الربيع العربي وما آلت اليه، وقد رافق ذلك ظهور المنظمات الإرهابية التي عاثت فسادًا في دول الجوار، ولا سيما العراق وسوريا وبعض الدول العربية كليبيا واليمن، وقد رافق ذلك نزوح أعداد كبيرة من بعض الدول العربية إلى الأردن كنتيجة للحروب الدامية التي فتكت بتلك الدول، ومع تطور وسائل التكنولوجيا الحديثة ولا سيما الإنترنت، فقد باتت تشكل خطرًا على عقول الأردنيين، وقد رافق ذلك أيضًا التأثيرات التي تعرض لها الأردن اقتصاديًّا، بسبب إغلاقه لحدوده أمام حرية التجارة، والتأثير على صادراته وإيراداته، الأمر الذي شكل ضغوطًا كبيرة على بنية الأردن التحتية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وقد أدى ذلك إلى إفراز كثيرٍ من الأمور السلبية التي ألقت بظلالها على الشعب الأردني، ولا سيما فئة الشباب كالبطالة والفقر، وذلك بسبب دخول شريحة واسعة من العمالة الوافدة ومزاحمتهم في سوق العمل، يضاف إلى ذلك التغيرات الواضحة على النسيج الاجتماعي الأردني، وانعكاساته على الهوية الثقافية بشكل عام، وعلى الهوية الوطنية بشكل خاص، وهذا الأمر يتطلب من مؤسسات المجتمع المدني بمختلف مستوياتها بدءًا من الأسرة، والمدرسة، والجامعة، ومؤسسات المجتمع المدني مواجهة هذه التحديات والتي من شأنها أن تؤثر في مقومات الهوية الثقافية والهوية الوطنية لفئة الشباب في المجتمع الأردني.

ولا بد من أن يكون للتشريعات دور أساسي في ترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية وتجسيدها لدى كافة أفراد الشعب، بصرف النظر عن ديانته أو جنسه أو سنّه أو لونه، فالشعب الأردني كل واحد لا يتجزأ، كما أن دور التشريعات ينبغي ألا يقتصر على ترسيخ الهوية الوطنية وتدعيمها، بل لا بد أن يوفر الحماية الجزائية لهذه الهوية؛ وذلك من خلال إيراد النصوص العقابية في التشريعات الجزائية التي تجرم كل سلوك من شأنه أن يمسّ بالهوية الوطنية، وعلى ضوء ذلك فقد قام الباحث بإعداد هذه الدراسة، والتي اقتصر فيها على دور التشريعات الأردنية في ترسيخ الهوية الوطنية وحمايتها جزائيًّا، وذلك من خلال الوقوف على المفهوم الدقيق للهوية الوطنية وتمييزها عمّا يماثلها من مفاهيم قد تختلط بها، كالمواطنة والجنسية، ومن ثم بيان الأنواع المختلفة للهوية الوطنية، كهوية الدور، وهوية النوع، والهوية الفردية، والهوية الجماعية، وكذلك الوقوف على مكونات الهوية الوطنية وأبعادها سواء كانت مادية، أم اجتماعية، أم جغرافية، أم تاريخية، أم نفسية، وممّا استدعى الباحث للكتابة في هذا الموضوع أن الهوية

الوطنية تواجه تحديات كثيرة بعضها خارجية، تتمثل في العولمة وإفرازاتها السلبية، والصراعات، والتحالفات السياسية، وحقوق الإنسان في قالبها المزيف، وأخرى داخلية تتمثل فيما يواجهه المجتمع الأردني من ظروف اقتصادية واجتماعية كضعف النمو الاقتصادي، والتنوعات الأيدولوجية والديمغرافية والثقافية في النسيج الاجتماعي، وما تمخض عنه من إفرازات سلبية .

وعلى ضوء ذلك فقد قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة مباحث، تناول في المبحث الأول ماهية الهوية الوطنية ومكوناتها، وذلك على اعتبار أن الهوية الوطنية هي أهم المحددات الأساسية لثقافة الأمة، وفي المبحث الثاني فقد تناول الباحث أزمات الهوية الوطنية، سواء كانت خارجية أم داخلية، وتعرض الباحث كذلك إلى حقوق الإنسان وانعكاساتها على الهوية الوطنية. ثم تناول الباحث أزمات الهوية الوطنية الداخلية، حيث اتضح أن هنالك متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية قد تلقي بظلالها سلبًا على الهوية الفردية والجماعية، فالبطالة ومشكلات الشباب وانتشار المخدرات، والفساد والواسطة والمحسوبية، وانعدام العدالة الاجتماعية في التوزيع وتقلّد الوظائف العامة وتأثيرات الأحزاب السياسية، كلها عوامل تؤثر في معدلات الولاء والانتماء للوطن، وتؤثر بالتالي سلبًا على الهوية الوطنية للفرد، وفي المبحث الثالث، استعرض الباحث دور التشريعات في ترسيخ الهوية الوطنية وحمايتها جزائيًّا، وذلك باستعراض ما ورد من نصوص في الدستور الأردني لسنة (1952) تؤكد بوضوح إلى تدعيم مقومات الهوية الوطنية، وكذلك ما ورد في قانون الانتخاب لسنة (2016) من نصوص أيضًا تؤكد على المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية، وتحديد من يحق له الترشح أو الترشيح مع مراعاة حقوق المرأة، وحقوق الأقليات في التمثيل لدى المجلس التشريعي. وفي المبحث الثالث فقد تناول الباحث حماية الهوية الوطنية في التشريعات الأردنية، وذلك من خلال ما ورد من نصوص دستورية وقانونية وفرت الحماية، ورسخت الهوية الوطنية، فقد أورد الباحث بعض النصوص القانونية في قانون العقوبات رقم (16) لسنة (1960) وتعديلاته، وفي قانون الجرائم الالكترونية رقم (27) لسنة (2015) وتعديلاته، والتي من شأنها معاقبة كل سلوك جرمي قد يمسّ بالهوية الوطنية.

وعليه فسيعمل الباحث إلى تقسيم دراسته إلى ثلاثة مباحث رئيسة وهي:

المبحث الأول: ماهية الهوية الوطنية ومكوناتها.

المبحث الثاني: أزمات الهوية الوطنية.

المبحث الثالث: حماية الهوية الوطنية في التشريعات الأردنية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الهوية الوطنية الأردنية سواء أكانت فردية أم جماعية، تتعرض إلى تحديات داخلية وخارجية ، ولا سيما في الوقت الحالي، مع ما يشهده الأردن من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية، قد تؤثر سلبًا على الهوية الوطنية، وتنعكس بالتالي على المصلحة الوطنية، ولذلك فلا بد من أن تتنبه مؤسسات المجتمع المدني المختلفة إلى ما تواجهه الهوية الوطنية من أزمات قد تنعكس على درجات الولاء والوفاء لدى الفرد تجاه وطنه، وشعبه، ومؤسساته الرسمية، ولا بد أيضًا من أن يكون للتشريع دور كبير في ترسيخ هذه الهوية وحمايتها، من كل ما يمكن أن يمسّ بها؛ لأن الهوية الوطنية إذا ما فقدت مكوناتها، فإن لذلك تداعيات وانعكاسات قد لا يحمد عقباها .

عناصر مشكلة الدراسة:

تتمثل عناصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما هو التحديد الدقيق لمفهوم الهوية الوطنية، وبماذا تتميز عن المفاهيم المشابهة لها؟
2. ما هي المكونات الأساسية للهوية الوطنية وما هي أبعادها؟
3. هل الهوية الوطنية واحدة أم لها أنواع متعددة؟
4. ما هي الأزمات التي تواجه الهوية الوطنية سواء أكانت خارجية أم داخلية؟
5. ما هو دور التشريعات المختلفة ولا سيما الدستور في ترسيخ الهوية الوطنية وتدعيمها؟
6. ما هو دور التشريعات في توفير الحماية الجزائية للهوية الوطنية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعًا قانونيًّا واجتماعيًّا على غاية من الأهمية، فهي تعالج أزمات الهوية الوطنية الخارجية والداخلية، وكيفية مواجهة هذه الأزمات من خلال التشريعات الأردنية، سواء أكان ذلك بترسيخ الهوية الوطنية وتدعيمها، أو بحمايتها جزائيًّا، وتأتي أهمية هذه الدراسة، في الوقت الذي يمر به الأردن بمجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما تفرضه العولمة من إملاءات على الأردن، وينعكس سلبًا على الهوية الوطنية.

منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل شامل للهوية الوطنية من حيث ماهيتها، ومكوناتها وأنواعها، وأزماتها، وتحليل النصوص التشريعية التي ترسخها، والنصوص الجزائية العقابية التي تضمن قدراً من الحماية الجزائية لها.

المبحث الأول: ماهية الهوية الوطنية ومكوناتها:

تُعدّ الهوية الوطنية من أهم المحددات الأساسية لثقافة الأمة، وذلك بالنظر لما تنطوي عليه من مقومات تتمثل في الدين، والعرق، والقيم، والتاريخ المشترك، وبهذا فهي تعد الطابع المميز لأي جماعة بشرية عن غيرها، أيًّا كان نوع هذه الهوية، سواء أكانت فردية أم

جماعية. وعلى ضوء ما تقدم يحرص الأفراد على التمسك بالهوية الوطنية والاعتزاز بها، الأمر الذي يولد لدى الأفراد قيمًا ومعتقدات وانماطًا سلوكية يستطيعون من خلالها تحقيق ذاتهم وانتماءهم إلى مجتمعهم ووطنهم، ولا شك أن تجسيد الهوية الوطنية لدى الفرد لا بد من أن يرتكز على مكونات أساسية، لعل من أبرزها الهوية الثقافية، والمعتقدات النفسية والمتمثلة بالشخصية الفردية، هذا بالإضافة إلى النسيج الاجتماعي، وما يحمله من قيم، ومعتقدات، وأفكار، واتجاهات، والعيش المشترك، وهذه كلها مقومات تنعكس بمجملها على الهوية الثقافية للفرد، يضاف إلى ذلك الدور المحوري لمؤسسات المجتمع بمختلف أنواعها: السياسية، والاقتصادية، والدينية، والتربوية، في بلورة الهوية الفردية، وذلك بالنظر إلى ما يحكم هذه المؤسسات من قواعد ونظم تحدد سلوك الأفراد والجماعات، وتنظم حقوقهم وحرياتهم، وتحمي مصالحهم، وعليه فسنتناول في هذا المبحث المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: ماهية الهوية الوطنية.

المطلب الثاني: أنواع الهوية الوطنية ومكوناتها.

المطلب الأول: ماهية الهوية الوطنية:

سنتناول هذا المطلب في فرعين نخصص الأول للتعريف في الهوية الوطنية وتمييزها عن غيرها، ونستعرض في الفرع الثاني تمييز الهوية الوطنية عمّا يماثلها.

الفرع الأول: تعريف الهوية الوطنية:

على الرغم من أن موضوع الهوية الوطنية قد بحثته العديد من البحوث والدراسات بالتحليل والتأصيل، إلا أن الفقه قد واجه صعوبات في وضع تعريف محدد لمفهوم الهوية الوطنية، وتأتي هذه الصعوبة بالنظر لاختلاف الزوايا التي تناولتها المدارس الفقهية لهذا الموضوع، يضاف إلى ذلك أن هذا المفهوم له من العمومية والشمول ما يجعل أي تعريف للهوية الوطنية قاصرًا عن بلوغ هدفه، وذلك لوجود عدة متغيرات في تحديد مفهومه، ولا سيما المتغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع من فترة زمنية إلى فترة أخرى، ومن مكان إلى آخر، وهذا ما دفع مونتسيكو إلى التعبير عن هوية الأمة (بروح الأمة)، وهو ما دفع أيضًا لابلاتين (Laplatine) إلى تحديد مفهوم الهوية على أنها "من أكثر المفاهيم الفلسفية فقرًا على المستوى الفكري" (عزيز مشواط، 2005) .

لقد وردت معانٍ متعددة للهوية في معاجم اللغة العربية، كما وأنّ الفقه أيضًا قد وضع تعريفات محددة للهوية الوطنية، تتفق في مجملها على المقومات الأساسية للهوية الوطنية وإن اختلفت في معانيها، وهذا ما سنتناوله في البندين الآتيين:

أولاً: الهوية الوطنية لغةً: ورد في معاجم اللغة العربية بأن الهوية مشتقة من الفعل (هوي) أي السقوط من علو إلى أسفل، وهي تأتي بمعنى هوى يهوى، أي: أحبه واشتهاه، وهي أيضًا تأتي بمعنى (هو) وهو معاكس تمامًا لمعناها في اللغة اليونانية (Identity) أي (أنا) (ابن منظور، 2010، ص6).

وعلى الرغم من فهم الهوية على هذا النمط، ووفق ما جاء في الأصل ومعاجم اللغة، إلا أنه لا يحظى باتفاق الجميع، فبعض الدارسين يرى أن الهوية تنطلق من المصدر مصطلح الهوى بمعنى الحب الذي ينطق بالشعور في الانغماس بالإرادة الجماعية التي تبعث الانسجام والتوافق بين الأفراد والجماعات. (النعيم، 2013).

ثانيًا: الهوية الوطنية اصطلاحًا: تعددت التعريفات الفقهية للهوية الوطنية، على الرغم من اتفاقها على المقومات الأساسية التي تقوم عليها تلك الهوية.

فيعرفها بعضهم بأنها: "مجموعة من الأفكار المبنية حول مفهوم الأمة المتعدد الجوانب، وحول الطرق التي يربط بها الأفراد والجماعات أنفسهم بتلك الأفكار، وتحتوي الهوية الوطنية مكونات ثابتة، هي: البيئة، والتاريخ المشترك، والدين". (عاشور، 2005).

ويعرفها بعضهم بأنها: "إحدى الدلالات الأساسية المحددة لهوية شعب يعيش ضمن إقليم جغرافي محدد يستوعب كل الثقافات الفرعية" (ولد خليفه، 2003).

أما "بيير تاب" فقد عرف الهوية الوطنية بأنها: "الإحساس الذي يجعل شخصًا ما يشعر بكونه هو، ويبقى كذلك في الزمن، وبمعنى أكثر شمولاً أنه الإحساس الذي يستطيع من خلاله الفرد الشعور بتميزه"، وبعبارة أكثر وضوحًا "هويتي ما يجعلني مماثلًا لنفسي ومختلفًا عن الآخرين". (مشواط،2005).

ويتضح مما تقدم أن التعريفات السابقة انطلقت في تحديديها لمفهوم الهوية الوطنية من أبعادٍ نفسية واجتماعية وإقليمية، وعليه فإن الهوية الوطنية إنما تستمد وجودها من خلال انتماء الفرد لوطنه ولمجتمعه، ويرى الباحث أن الهوية الوطنية ما هي إلا شعور نفسي يتولد لدى الفرد من خلال إحساسه بذاته، واستقلاله بشخصيته واندماجها، وفي النسيج الاجتماعي الذي يشكل أحد عناصر الوطن الذي ينتمي إليه، وبالتالي فهي رابطة تربط الفرد بوطنه من خلال ما يتولد لديه من ولاء وانتماء لهذا الوطن.

الفرع الثاني: تمييز الهوية الوطنية عما يماثلها:

قد يُخيل لبعض الدارسين أن الهوية الوطنية تحمل معنى المواطنة نفسه، أو أنها تحمل دلالة الجنسية نفسها، في حين يؤكد آخرون على أن الهوية الوطنية، ما هي إلا الثقافة الوطنية الناتجة عن التفاعلات الاجتماعية داخل الدولة، وبالمقابل يرى آخرون بأن الهوية الوطنية ما هي إلا نتائج ميثاق وطني، وفي الحقيقة إنّ للهوية الوطنية مفهومًا مُحدّدًا يختلف في مدلوله عن الجنسية والثقافة الوطنية وهذا ما سنوضحه تباعًا.

1. الهوية الوطنية والمواطنة:

يرى بعض الدارسين أن مفهوم المواطنة صفة تطلق على مجموعة من البشر، يعيشون في رقعة جغرافية محددة، ولا يشتركون بوجود التجانس بينهم، فقد يكونون من قوميات متعددة، أو من مذاهب مختلفة، وقد يكون لكل واحد منهم توجهات تختلف عن توجهات الآخرين. (عاشور، 2005)

في حين إنّ الهوية الوطنية تُبنى على أفكار وطرق يرتبط بها الأفراد والجماعات، وتدور هذه الأفكار حول مفهوم الأمة.

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة "هي علاقة بين فرد ودولة، كما يحددها القانون، تتمخّض عنها حقوق وواجبات لكلا الطرفين (الحضرمي، عمر، مصطفى العدوان، 2003)، وتضيف دائرة المعارف البريطانية أن المدلول الضمني للمواطنة، يدل بوضوح على أنها مرتبة من مراتب الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وتشير دائرة المعارف البريطانية أخيرًا إلى أن المواطنة غالبًا ما تكون مرادفة للجنسية، حيث إن كليهما تسبغ على المواطن ومَن يحمل الجنسية حقوقًا سياسية ومن أهمها حق الانتخاب، وحق تشكيل الأحزاب والانتماء إليها، (الحضرمي ، العدوان، 2003).

ويرى الباحث أن المواطنة لا تعني بالضرورة الهوية الوطنية، بقدر ما تعني أن المواطنة هو أن يتخذ الفرد دولة ما وطنًا له، فينتمي إلى الأفراد والجماعات في تلك الدولة، ويتمتع بالحقوق والامتيازات في ضوء ذلك، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن تتوفر لديه مقومات الهوية الوطنية، وعلى رأسها الولاء والانتماء إلى الأمة التي تتشكل منها الدولة.

2. الهوية الوطنية والجنسية:

الجنسية بشكل عام تعني "تلك الرابطة القانونية والسياسية القائمة بين الفرد والدولة، بحيث يصبح الفرد بموجبها أحد سكان الدولة، وتعرف الجنسية أيضًا بأنها علاقة قانونية بين الفرد والدولة، تترتب بعض الالتزامات على الدولة في مواجهة الفرد المتجنّس بجنسية الدولة (الحضرمي، 2003)، وتشير الموسوعة الكاملة للكتاب الدولي إلى أنّه لا تمييز بين الهوية والجنسية، وفي هذا الاتجاه أيضًا تذهب دائرة المعارف البريطانية أن المواطنين ممن يحملون جنسية الدولة عليهم بعض الواجبات كدفع الضرائب، ولهم بعض الحقوق كحق التصويت، وتعرف مؤسسة توليز الأمريكية كلمة (citizenship)، ويقصد بها مصطلح المواطنة والجنسية دون تمييز، وتصفها بأنها من أكثر أشكال التكامل في الجماعة سياسيًّا، (الحضرمي، العدوان، 2003).

ومن خلال ما تقدم يتضح بجلاء أن ما يميز بين الجنسية والهوية الوطنية، يتجلى في الجانب النفسي القائم على الشعور الذاتي للفرد بولائه وانتمائه للمجتمع والدولة، دون أن يتمثل ذلك في رابطة أو علاقة قانونية، بل هو شعور داخلي له مقومات متعددة سنأتي على ذكرها لاحقًا.

3. الهوية الوطنية والثقافة الوطنية:

يمكن القول بأن الثقافة هي مجموعة النظم التي يستطيع من خلالها الفرد الانسجام والتكيف مع المجتمع البشري الذي يعيش فيه، ويستطيع من خلالها تحقيق ذاته في إطار المؤسسات المجتمعية. (العربي، ولد خليفه، 2003).

أما الهوية الوطنية فهي مفهوم أشمل وأعم، ذلك أن الهوية الوطنية تشكل الإطار المرجعي لكل السمات الثقافية اللازمة، وفي هذا الإطار يشير بعض الفقه إلى أن هوية أي امة إنما تتمثل بمجموع الصفات الثقافية العامة، التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، والتي من خلالها تجعلهم يتمتعون بسمات تميزهم عن سواهم من أفراد الشعوب الأخرى (بدرانه، السيد، 2003).

ويرى الباحث في هذا المجال أن الهوية الثقافية غالبًا ما يكتسبها الفرد من خلال المؤسسات الاجتماعية التي ينتمي إليها، أما الهوية الوطنية فهي أمر نفسي يغلب عليه جانب الشعور والإحساس بذلك، وهي تتنوع إلى هوية وطنية فردية، وهوية وطنية جماعية.

ويشير بعض المفكرين إلى تقسيم الهوية إلى ثلاثة مستويات: ثقافية، واجتماعية، وفردية، ومنهم من يرى أن مستويات الهوية إما أن تكون على مستوى الفرد أو الجماعة أو الوطن، وتبرز أهمية الهوية الثقافية من وجهة نظرهم باعتبارها مجموعة الصفات والخصائص التي تجعل أمة من الأمم متميزة عن غيرها من الأمم، وبذلك تتشكل الهوية الوطنية نسبة إلى الأمة المتميزة التي تنتسب إلى ذلك الوطن. (الجابري، ، 1998).

المطلب الثاني: انواع الهوية الوطنية ومكوناتها:

ينطلق الفقيه الفرنسي أليكس ميكشيليلي في تعريفه للهوية الوطنية بأنها: منظومة متكاملة من المكونات المادية والنفسية والاجتماعية والمعنوية، التي تتضمن نسقًا من عمليات التكامل المعرفية التي تتجسد في الروح الداخلية التي تقوم على خاصية الشعور بالهوية والاحساس بها. (إسماعيل ، بن محمد، 2005).

ومما يلاحظ على هذا التعريف، أن مكونات الهوية الوطنية تقوم على عنصرين مشتركين: العنصر الأول: المماثلة بمعنى أن هوية الشخص هو ما يكون بداخلة هو ذاته . وأما العنصر الثاني فهو عنصر الاختلاف، بمعنى أن هوية الشخص هو ما يكون مميزًا بها عن غيره (وندث، أليكسندر، 2006).

وعلى ضوء ما تقدم فإنّ الهوية الوطنية تتنوع وتتعدد وذلك استنادًا إلى مدى استقرار الهوية وقابليتها للتغير، وعليه فسنتناول في هذا المطلب أنواع الهوية الوطنية في الفرع الأول، ومكونات الهوية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: أنواع الهوية الوطنية:

يتفق بعض الفلاسفة والمفكرين إلى تقسيم الهوية الوطنية إلى أربعة أنواع: (وندث، أليكسندر، 2006).

1. الهوية الوطنية الفردية: هي الهوية الشخصية للفرد التي ينفرد بها ويستقل من خلالها عن غيره، وهي تتشكل لدى الفرد من خلال نظم متوازنة ينخرط من خلالها بالدولة، وتتشكل أيضًا من خلال ما للدولة من إمكانات تمكنها من التنظيم الذاتي للأفراد، ومن هذا النوع من الهوية تتشكل الهويات الأخرى (وندث، أليكسندر، 2006)
2. هوية الدور: هذه الهوية لا يمكن تصور وجودها إلا من خلال التفاعل وبناء العلاقات مع الآخرين، بمعنى آخر أن الفرد لا يستطيع الحصول على تلك الهوية إلا من خلال احتلاله موقعًا في النسيج الاجتماعي أو المهني الذي ينتمي إليه، ومن خلال هذا النوع من الهوية تبرز الهوية الوطنية الاجتماعية. (مدبولي، 2017).
3. هوية النوع: ومن خلال هذه التسمية فهذا النوع من الهوية الوطنية يشير إلى التصنيف الاجتماعي، أو إلى مجموعة من البشر يشتركون في خصائص تجمعهم، أيًّا كانت هذه الخصائص، سواء لون البشرة، أو السلوك، أو العادات والقيم، أو المهارات، وما يميز هذه الهوية عن غيرها أن الخصائص التي تؤسس هذا النوع من الهويات هي خصائص أصلية وجوهرية تنعكس أساسًا على الدولة وعلى نظام الحكم فيها (مدبولي، ميادة، 2017).
4. الهوية الوطنية الجماعية: وهي الأهم بين الأنواع السابقة، فهي عبارة عن خليط متجانس من هويات النوع والذات، لها قوة كبيرة على تحفيز الفاعلين على احترام الهويات الفردية، وبمعنى آخر فإن لهذه الجماعة قوة سببية في تحفيز الفاعلين للاعتراف بقيمة الآخرين. (مدبولي، 2017).

الفرع الثاني: مكونات الهوية الوطنية:

استقر في الأدبيات المعاصرة أن عناصر الهوية الفردية ومكوناتها الرئيسة تتحدد في ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: وهو ما يطلق عليه بالعموميات: وتعني النظم المرتبطة بالهوية الثقافية، والتي يشترك بها كل المنتسبين لهذه الثقافة، ومن أمثلة هذه النظم الانتماء، واللغة، والدين، والمصير المشترك، وغير ذلك من العوامل المشتركة. (ولد خليفة، العزي، 2003).

أما المستوى الثاني: فيطلق عليه البدائل: وهي النظم غير المشتركة، بل تلك التي تميز بعض الأفراد عن بعضهم الآخر، ومن الأمثلة على ذلك مكان الإقامة، ونوع المهنة، أو نظام السكن، وهذه النظم هي سمات ثقافية قد تتداخل مع العموميات السابقة.

وأما المستوى الثالث: فهو ما يعرف بالخصوصيات: ويقصد بها النظم الخاصة التي يتميز بها بعض الفئات الاجتماعية حسب سنهم أو مهنتهم، أو بعض عاداتهم وأنماط حياتهم، وهذه الخصوصيات تظهر لدى المجتمعات الأكثر تمدّنًا، حيث تتنوع العلاقات في هذه المجتمعات تبعًا لتعقد الحياة وتعدد الأدوار، وتقسيم العمل والتمايز (ولد خليفة، العزي 2003) .

وأيًّا كان الأمر فإن المستويات الثلاثة المشار إليها تتكامل مع بعضها بعضًا ضمن نسق اجتماعي، لتشكل المكونات الرئيسة للهوية الثقافية للأمة، وهي في الوقت ذاته تشكل الإطار العام لمكونات الهوية الوطنية، سواء أكانت فردية أم جماعية، والتي تتمثل في الآتي:

1. المكونات المادية: ويقصد بها القدرات العقلية، والسمات الفسيولوجية، والقدرات الاقتصادية التي تركز على دراسة شكل التنظيمات الاجتماعية المختلفة وبنيتها.
2. المكونات الاجتماعية: ويقصد بها المعايير الاجتماعية المشتركة: كالدين، واللغة، والجنس، والعرف، والحرفة، وأنماط السلوك الاجتماعي، والأنشطة، والقدرة، والنظرة المستقبلية.
3. المكونات النفسية: وهي تتضمن ثلاثة مكونات فرعية، تتمثل بالنظام الثقافي: (كالمعتقدات، والأديان، والقيم، والعادات والتقاليد)، والعناصر النفسية: وتتمثل (بالاتجاهات الخاصة، ونظم القيم المجتمعية، والولاء والانتماء) ثم العناصر العقلية، والمتمثلة (بطريقة التفكير، والنظرة إلى العالم، والمعايير الاجتماعية التي يتمسك بها الفرد).
4. المكونات التاريخية: وتتمثل بالجذور التاريخية، والتسلسل الزمني لحياة الفرد، والأسلاف، والعشائر، ودرجات القرابة، والتكوين التاريخي بما يسجله من أحداث تاريخية مهمة، تركت انطباعات إيجابية لدى الفرد، وما يترتب عليها من آثار تاريخية تتمسك بها التنظيمات الاجتماعية.
5. المكونات الجغرافية: وهي تشكل أهم مكون من المكونات السابقة، لا سيما في تحديد الهوية الوطنية السياسية، فالموقع الجغرافي له أثر كبير في تشكيل المجتمع، وتحديد وصفٍ دقيقٍ وتفسيرٍ واضحٍ لشخصية الإقليم الذي ينتمي إليه الفرد، هذا بالإضافة إلى أن العنصر الجغرافي، له دور بارز في تحديد الاختصاص التشريعي والقضائي الذي ينتمي إليه الفرد، ويحدد أيضًا الإطار العام لسياسة الدولة الخارجية، ولذلك نرى (بسمارك) يصف المكون الجغرافي بقوله: إنّ الجغرافيا هي العنصر الدائم في السياسة الخارجية، ولا شك أيضًا في أن موقع الدولة وجغرافيتها له دور كبير في بناء الهوية الوطنية؛ من خلال العلاقات الخارجية التي تربط أفراد المجتمع مع سكان الدول المجاورة.

مما تقدم يتضح بأن مكونات الهوية الوطنية، وإن تجسدت في المكونات الخمسة الرئيسة المشار إليها، إلا أنها لا تقع تحت حصر، لكنها في مجملها تندرج ضمن هذه الأبعاد الخمسة، بما تحتويه تلك الأبعاد من عناصر متعددة قد يكون الباحث قد أغفل عن ذكر بعضها، على أن المكونات المشار إليها، لا تبرز خصوصيتها في تشكيل الهوية

الوطنية إلا إذا تجسدت من وجهة نظر الباحث في ثلاثة عناصر رئيسة هي الوطن والأمة والدولة.

ويلخص بعض الفقه إلى أن الهوية الوطنية تتشكل من موقع جغرافي، وتاريخ، وذاكرة تاريخية راسخة، وثقافة عامة مشتركة، وعوامل اقتصادية مشتركة، ومنظومة حقوق وواجبات مشتركة. (سليمان، ياسر، 2003).

المبحث الثاني: أزمات الهوية الوطنية:

لعل من أبرز مظاهر أزمة الهوية الوطنية التطرف، واللامبالاة، والاغتراب، والانشقاق الثقافي داخل النسيج الاجتماعي، وذلك بفعل عوامل داخلية: (كانعدام العدالة الاجتماعية، أو المشاكل الناجمة عن الفقر، والبطالة، وتفاقم حِدّة الظاهرة الجرمية والعنف المجتمعي، وتدني مستوى التعليم)، أو عوامل خارجية كالحروب، والاقتتال الطائفي، والعولمة وإفرازاتها السلبية، والتمسك بالشعارات البراقة كشعار حقوق الإنسان كما يتبناه الغرب، أو الديمقراطية المزيّفة، وما تمخّض عن ثورة تكنولوجيا المعلومات، ووسائل التواصل الاجتماعي بايجابياتها وسلبياتها.

وعلى ضوء ما تقدم فسنتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أزمات الهوية الوطنية الخارجية.

المطلب الثاني: أزمات الهوية الوطنية الداخلية.

المطلب الأول: أزمات الهوية الوطنية الخارجية:

إنّ الحديث عن أزمات الهوية الوطنية يتركز حول تغييب كثرة الترابط الاجتماعي، وإثارة التفرقة داخل النسيج الاجتماعي، كما أنها تتركز حول غياب فكرة المواطنة، وانتفاء الولاء السياسي والاجتماعي، وقد تشير كذلك إلى الشعور بالاضطهاد والظلم والاستبداد، ولعل من أبرز أزمات الهوية الوطنية الخارجية الآتي:

1. الهوية الوطنية وتحديات العولمة:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفرّد الولايات المتحدة الامريكية بزعامة العالم، وتحرير التجارة العالمية، واعتبار الأنموذج الرأس المالي في السياسة والاقتصاد الشكل الأمثل الذي ينبغي على الدول أن تتبناه، ظهر مصطلح ما يسمى بالعولمة، والذي طغى على اهتمامات الباحثين والمحللين السياسيين والاقتصاديين، وألقى بظلاله على النُّخب الاقتصادية والسياسية والثقافية في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من حداثة ظاهرة العولمة إلا أن الباحثين قد وجدوا صعوبة في تعرفيها تعريفًا جامعًا مانعًا، بما يمكن القول بأنه ليس هنالك إجماع واحد على تعريف العولمة.

وقد رصد بعض الباحثين والمفكرين أهم المظاهر التي أفرزتها العولمة، وعلى ضوء ذلك فقد عرفها بعض الدارسين بأنها: "نظام عالمي يقوم على العقل الإلكتروني، وثورة المعلومات القائمة على المعلومات، والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة، والحضارات، والثقافات، والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم". (بكار، 2000).

ومن خلال هذا التعريف، يتضح أن العولمة تتمثل في ثلاثة معايير أساسية، المعيار الأول يتناول المعلومات بحيث تصبح متاحة للجميع، والثاني يتعلق بتلاشي الحدود بين الدول واختفائها، وأما المعيار الثالث فيتركز حول زيادة معدلات التشابه والتجانس بين المجتمعات البشرية، والمؤسسات الدولية في النظم والأنماط السلوكية، (عبد الكريم، بكار، 2000).

وإذا كانت العولمة قد تبدو لأول وهلة أنها تركز على الجانب الاقتصادي، أو ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، إلا أنه اتضح أنها ظاهرة متكاملة تلقي بظلالها على كافة القطاعات والجوانب الحياتية للإنسان، وأنّ أدواتها تعمل متكاملة على تعزيز مكانتها في صياغة ثقافة كونية عالمية، لها معاييرها وقيمها وأنماطها التي تهدف إلى تغيير انماط سلوك الدولة والمجتمعات وضبطها، وذلك لتحقيق التجانس والتماثل بين مختلف الثقافات والنظم الاجتماعية، الأمر الذي يترتب عليه تهميش الهوية الثقافية والاجتماعية، وتبديل القيم والعادات ونظم الترابط الاجتماعي؛ مما ينعكس سلبًا على الهوية الوطنية للدول، سواء أكانت فردية أم جماعية (عبد الكريم، بكار، 2000). ويرى الباحث في هذا المجال أنّ آثار العولمة لا تقف عند حدود التأثير على النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول، بل الأخطر من ذلك عولمة الثقافة، بحيث تصبح الشعوب أسيرة أنموذج غربي يعتمد في تطوره على إلغاء القيم الاجتماعية والأخلاقية، وخصوصيات المجتمعات، وصولاً إلى طمس هويتها الوطنية وتحويلها إلى هوية عالمية.

2. الهوية الوطنية وحقوق الإنسان:

مما لا شك فيه أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية جديرة بالاحترام، وأن الدول تسعى جاهدة لصيانة حقوق الإنسان وضمانها، وذلك من خلال النص على ضماناتها الأساسية في تشريعاتها ودساتيرها، ولو تركت الدول ولا سيما تلك الدول التي تنتهج مبادئ الدولة المدنية والديمقراطية، لكفلت لمواطنيها على الأقل الحدود الدنيا من حقوقهم وحرياتهم، ولكن تدخل بعض القوى السياسية في شؤون تلك الدول؛ من خلال الشعارات البراقة الجديدة لحقوق الإنسان، والتي تظهر بمظهر المدافع عن حقوق الإنسان، ولا سيما في الدول الآسيوية والأفريقية، حيث شكّلت نوعًا من التأثير السلبي على الهوية الوطنية لمواطني تلك الدول، ومن المعلوم أن كثيرًا من الدول تنصاع لتعليمات الغرب في استجابة منها لتأثير المصالح والتحالفات الاقتصادية والسياسية، إلى فرض الطبعات الغربية لحقوق الإنسان والديمقراطية على مواطنيها، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الهوية الوطنية سواء أكانت فردية أم جماعية. إذ أن تسارع الدول الغربية في تطبيق النسق الغربي لحقوق الإنسان تنتج عنه مشكلتان رئيستان (القصيبي، غازي ابن عبد الرحمن، 2002).

المشكلة الأولى: تتمثل في أن مفهوم حقوق الإنسان هو مفهوم متطور وديناميكي، وتتمخض عنه فروق كبيرة في الممارسة، ففي غالبية الدول العربية على سبيل المثال يُعدّ الإجهاض جريمة اجتماعية وعملًا قضائيًا، في حين أن الاجهاض عملًا مباحًا في بعض الدول كبريطانيا على سبيل المثال.

أمّا المشكلة الثانية: فتتمثل في أن دول العالم الثالث، ومن بينها الدول العربية، تحاول جاهدة التمسك بهويتها الوطنية المتميزة، ولا تعتبر الغرب مثلًا للمجتمع الإنساني المتحضر، فأيًا كانت درجة الانفتاح والحرية التي يتمتع بها الغربي، فالمواطن العربي أو الشرقي، لا يمكن وبأي شكل أن يرغب بأن يصبح مجتمعه الذي يعيش فيه صورة من صور المجتمعات الغربية، وهذا أمر منطقي، ذلك أن القيم والمبادئ والعادات والتقاليد التي تربّى ونشأ عليها، لا تقبل بأي شكل تقمّص مبادئ مغايرة لتلك التي نشأ عليها الفرد في الغرب.

ويتضح مما تقدم، أن محاولة فرض منهج مغاير لحقوق الإنسان، أو فرض مسلك ديمقراطي لا يتفق مع المبادئ، والقيم، والمعتقدات الدينية، والتكامل الاجتماعي، قد يكون لها الأثر السلبي الكبير على الهوية الوطنية للأفراد والجماعات.

3. الهوية الوطنية ووسائل التواصل الاجتماعي:

لقد اوجدت وسائل الاتصال المتطورة بما تحتويه من إمكانات بالغة الدقة، تأثيرات متعددة على ثقافة الفرد والجماعة، ونظرًا لتعدد أنماط التواصل الاجتماعي، فقد أدّت دورًا متميزًا في توجيه الشباب توجيهًا يتلاءم ويتفق مع الإطار الفكري والثقافي لصانعي خدمة الإنترنت ومزوديها، بحيث أصبح الشباب وفي مختلف دول العالم أسير التأثيرات المتنوعة لوسائل التواصل، والتي تؤثر فيهم وتوجههم إلى كيفية صنع مستقبل بلادهم (البريمي، الحسن،2007)، يضاف إلى ذلك التأثيرات السلبية التي تنعكس على عملية تنشئة الصغار، بسبب ولعهم الشديد بالإلكترونيات، وبوسائل التواصل الاجتماعي منذ نعومة أضافرهم.

ولعل من أبرز صور تأثير وسائل تكنولوجيا المعلومات الصراع الحاد بين أنماط الاتصال وأشكاله المختلفة، وبين مؤسسات المجتمع المدنية بترسيخ الهوية الثقافية المدرسة والجامعة على سبيل المثال، فقد وقفت هذه المؤسسات عاجزة عن الوقوف في وجه التأثيرات الثقافية غير الوطنية التي يتلقنها الشباب والطلبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ذلك أنّهم يركزون في ثقافتهم على الأخذ بها من منابع ومصادر خارجية، لها قيمها ونظمها التي تتعارض أحيانًا مع المبادئ التي تقوم عليها الهوية الوطنية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتضح تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي في أنّها تفرض على المجتمعات تناقضات لا ترتبط بالواقع، كما أنّها تساهم في عزل الأفراد حتى عن أسرهم ومجتمعهم وتشغلهم عن واقعهم؛ من خلال ما ينقل إليهم من مضامين أجنبية متناقضة تتضارب مع مصلحتهم الوطنية. (غسان منير حمزة، علي أحمد الطرح، 2002).

يتضح مما تقدم أن وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الإلكتروني بصورة عامة، وبما تشمله من وسائل تكنولوجية متطورة تتخطى الحدود الجغرافية، وتعبر إلى داخل الحدود الوطنية، قد أحدثت تأثيرًا كبيرًا على هويات الجماعة الثقافية؛ وذلك عن طريق التأثير على العلاقة القائمة بين المكان الجغرافي وطرق التواصل الاجتماعي، ولا شك في أن ذلك سينعكس سلبًا على الهوية الوطنية للأفراد والجماعات. (غسان منير حمزة، علي أحمد الطرح، 2002).

المطلب الثاني: أزمات الهوية الوطنية الداخلية:

سوف نستعرض لأهم هذه الأزمات وبإيجاز مختصر، وحسب ما تقتضيه متطلبات هذه الدراسة.

1. البطالة: تعرف البطالة بأنها ظاهرة ناتجة عن اختلال التوازن المناسب المنتج رغم رغبة الفرد بالحصول على هذا العمل وحاجته إليه وقدرته على القيام به. (الخضرمي، عمر ، مصطفى العدوان، 2003). والبطالة أنواع متعددة لا يتسع المجال لذكرها جميعها، لكن أبرز أنواعها يتمثل في البطالة المقنعة، وهي الناتجة عن زيادة الأيدي العاملة في قطاع من القطاعات، عن الحد اللازم للإنتاج بفاعلية بحيث يترتب على زيادة العدد تخفيض الطاقة الإنتاجية، بحيث تصبح دون الحد المقبول في القطاع أو المؤسسة المعنية، وهنالك أيضًا البطالة الموسمية، والتي تعني زيادة عرض الأيدي العاملة خلال فترة محددة من السنة، ولا سيما عند تخرج طلبة الجامعات والمعاهد، أو خلال فترات الانكماش الاقتصادي، وانخفاض حركة السياحة في البلد (الخضرمي ،العدوان، 2003).

وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة البطالة باتت تُشكل أزمة كبيرة، تستدعي وضع الحلول الجذرية للحدّ منها، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن دائرة الإحصاءات، إلى أن نسبة البطالة في الأردن قد بلغت عام (2018): (18.7%)، وهي في زيادة مستمرة، (الإحصاءات العامة، 2018).

ومما لا شك فيه أن الآثار النفسية المترتبة على البطالة، لا بد وأن تنعكس سلبًا على حياة الفرد، ويتمثل ذلك بالشعور بالإحباط، واليأس، وعدم الثقة بالنفس، وينعكس كل هذا على ولاء الفرد وتمسّكه بهويته الوطنية، ويزداد هذا الشعور كلما زاد أمد البطالة، حيث يشعر الفرد بأن من حقّه الحصول على فرصة عمل لكنه لم يحصل عليها.

يضاف إلى ما تقدم، أن تفشي ظاهرة البطالة، وخاصة لدى الشباب، يُعدّ من العوامل المساهمة في زيادة معدلات الظاهرة الجرمية باختلاف أنماطها وأنواعها، (الخضرمي، عمر، مصطفى العدوان، 2003).

2. الفقر: يُعدّ الفقر ظاهرة نسبية تعكس حالة فئة من المجتمع الأقل حظًّا مقارنة بفئات المجتمع الأخرى، وبغض النظر عن مستوى الدخل لكل منهما، هذا من وجهة نظر علماء الاجتماع، أمّا من وجهة نظر علماء الاقتصاد، فهم يرون أن الفقراء هم المجموعة

غير القادرة على تلبية متطلبات الحد الأدنى لاحتياجاتها الأساسية (الخضرمي، العدوان، 2003).

وفي الأردن فقد بدأت ظاهرة الفقر بالظهور بين فئات المجتمع المختلفة منذ منتصف الثمانينات، وبدأت بالارتفاع إلى أن وصلت إلى (21.3%) مع نهاية التسعينات، وانخفضت نسبة الفقر المدقع خلال الفترة من (2010 – 2017)، لتصل إلى ما نسبته (14.2%) للأسرة المكونة من خمسة أفراد في حدود (340) دينارًا شهريًّا، أما خط الفقر المدقع فقد تحدد في (85) دينارًا شهريًّا للأسرة المتكونة من خمسة أفراد. (شتيوي، موسى، 2009).

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأسر الفقيرة فقرًا مدقعًا، تتوزع بنسبٍ متفاوتة، وتختلف من محافظة إلى محافظة أخرى، وأما من حيث انعكاسات الفقر على الهوية الوطنية الفردية والجماعية، فيتولد من خلال شعور الفرد والجماعة بأن الدولة غير قادرة على توفير مستوى الدخل اللازم لسد احتياجات الفرد والأسرة، وقد يترتب على ذلك لجوء الفرد إلى وسائل غير مشروعة لتسيير أمور اسرته الحياتية، كارتكاب جرائم السرقات، أو الاتجار بالمخدرات، أو قد يؤدي إلى ممارسات تتعارض مع الآداب والأخلاق العامة ولا سيما لدى فئات النساء ، وهذا كلّه يشكله موروث اجتماعي قد يؤدي إلى الإخلال بمعادلة الولاء للوطن والمؤسسات، وينعكس بالتالي سلبًا على الهوية الوطنية الفردية والجماعية.

3. الثقافة المجتمعية:

مما لا شك فيه أن للثقافة المجتمعية الايجابية دورًا مهمًّا في ترسيخ الهوية الوطنية وتجسيدها، فهي تؤدي دورًا وظيفيًّا إيجابيًّا في المحافظة على المجتمع وترابطه، ولقد كانت ثقافة المجتمع الأردني في الماضي محكومة بطابع عشائري له تقاليده وعاداته وقيمه، والتي شكّلت في مجملها هوية وطنية جماعية تنسجم مع الهويات الوطنية الجماعية الأخرى داخل المجتمع، لكنها تغيرت تحت تأثير ظروف ومعطيات اقتصادية واجتماعية وسياسية ومعيشية، وفقدت بالتالي وظيفتها الاجتماعية الإيجابية. وقد ساهمت عوامل متعددة في انحدار ثقافة المجتمع تحت تأثير تلك الظروف، وبرزت ظواهر أخرى، أصبحت تشكل موروثًا ثقافيًّا جديدًا لم يألفه المجتمع الأردني من قبل، وقد تمثل ذلك بالآتي:

أ. الواسطة والمحسوبية: وهي ثقافة مجتمعية تجسدت ونشأت لدى المجتمعات النامية ولا سيما المجتمعات العربية، ولقد ترسّخت هذه الثقافة في المجتمع الأردني، بحيث أصبحت ثقافة من وجهة نظر الكثيرين لا يمكن الاستغناء عنها، وهي نتاج تعصّب القربى، أو المصلحة، ومع أنها تشكل مخالفة للقانون، إلا أن الكثيرين يعدّونها عملًا مشروعًا بحيث لا يمكنه الحصول على منفعته أو مصلحته إلا باللجوء إليها، فهي ثقافة يترتب عليها غياب العدالة الاجتماعية، وعدم تحقيق الكفاءة المهنية في توزيع المناصب والوظائف حسب الكفاءة، وليس بحسب روابط القرابة أو المصلحة.

وعلى الرغم من تجريم الواسطة والمحسوبية في قانون النزاهة ومكافحة الفساد، وعدّها جريمة يُعاقَب عليها، فإن الواسطة تحديدًا قد باتت مسألة تستعصي على العلاج (خمش، مجد الدين، 2019).

ب. التفكك الأسري وتراجع دور العشيرة:

مما لا شك فيه أن الهوية الوطنية للفرد تتشكل لديه من خلال الأسرة، والتي يقع على عاتقها تنمية قيم الفرد وعاداته وتقاليده وثقافته وتنشأته على الوفاء والولاء لموطنه، ولمجتمعه الذي يعيش فيه، ثم يأتي بعد ذلك دور العشيرة في احتضان الأسر والمحافظة على ترابط مكوناتها الثقافية والاجتماعية، بحيث تظهر الهوية الوطنية الجماعية كإحدى مكونات الهوية الوطنية للدولة.

وقد ساهمت عوامل متعددة في خلخلة النسيج الاجتماعي، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى العشيرة، ومن أهم هذه العوامل الإنترنت وتأثيراته السلبية، ولا سيما على الأطفال والعلاقات الزوجية، والذي يظهر إما بصور زيادة نسبة حالات الطلاق، أو مشاكل العنف الأسري، يضاف إلى ذلك الهجرات القسرية التي دخلت على شريحة المجتمع الأردني من الدول المجاورة؛ نتيجة الحروب وخاصة من فلسطين سابقًا، ومن العراق وسوريا واليمن وليبيا في الوقت الرّاهن، هذه الهجرات أحدثت نوعًا من التغيير في ثقافة المجتمع الأردني وعاداته وقيمه، يضاف إلى ذلك الهجرات الدولية القادمة بحثًا عن فرص عمل في الأردن، وما يترتب عليها من مشاكل مالية، أو اجتماعية انعكست بدورها على الهوية الوطنية الأردنية . (القصيبي، غازي عبد الرحمن، 2001).

ج. تدني مستوى المشاركة السياسية والاجتماعية:

تتمثل المشاركة السياسية في مجموعة الأنشطة والممارسات المشروعة، التي يقوم بها الأفراد بهدف التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية في المجتمع، كالمشاركة في الانتخابات سواء النيابية أو البلدية، أو الانتماء والانتساب إلى الاحزاب السياسية، أو المساهمة في منظمات المجتمع المدني، أو التصويت في الانتخابات العامة، ولا شك أن المشاركة السياسية تُعدّ آلية جماعية أساسية يستخدمها المواطنون لاتخاذ القرارات في القضايا المهمة، وذلك في محاولة للتأثير في اختيار المسؤولية الحكومية، أو في صنع القرار، سواء أكان اقتصاديًّا، أم سياسيًّا، أم إداريًّا، أو على الأقل المشاركة باعتبارها نقاشًا سياسيًّا واستفتاءً يمكن التعويل عليه في رسم السياسات، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.(خمش، مجد الدين، 2019) .

ومما يلاحظ من خلال الدراسات الميدانية والتقارير الوطنية والدولية، أن نسبة مساهمة الأفراد ولا سيما الشباب في الحياة السياسية والانتخابات النيابة والبلدية واللامركزية، ما تزال دون المستوى المطلوب أو ضعيفة بشكل عام، وتشير إحصائيات الهيئة المستقلة للانتخابات

في الأردن إلى أن انتخابات عام (2016) تشير إلى أن نسبة الاقتراع في الأردن قد بلغت (56.6%) في ظل قانون الانتخاب الجديد القائم على الصوت الواحد، واعتماد القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة أو الدائرة الانتخابية في المدن الكبر.(خمش مجد الدين، 2019).

ويرى الباحث أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عزوف الأفراد عن المساهمة في الانتخابات أياً كان نوعها، إنما يتمثل في الدور السلبي الذي يؤديه مجلس النواب، سواء دوره الرقابي أو دوره التشريعي، هذه هي أبرز العوامل الداخلية، ويرى الباحث أن هنالك عوامل داخلية أخرى قد تؤثر على الهوية الوطنية لا يتسع المجال لذكرها.

المبحث الثالث: حماية الهوية الوطنية في التشريعات الأردنية:

مما لاشك فيه، أن التشريعات الوطنية تشكل دعائم رئيسة لمقومات الهوية الوطنية، ويرى بعض الباحثين أن تلك المقومات تتمثل في صيانة الحقوق والحريات الفردية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية في الحياة السياسية والاجتماعية، (خمش مجد الدين، 2019)، ولا يقتصر دور التشريعات على تدعيم مقومات الوحدة الوطنية وترسيخها، بل إنها تكفل أيضًا توفير الحماية الجزائية لكل سلوك قد يؤثر سلبًا على مقومات الهوية الوطنية، وعليه فسيقوم الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: ترسيخ الهوية الوطنية قانونًا.

المطلب الثاني: الحماية الجزائية للهوية الوطنية.

المطلب الأول: ترسيخ الهوية الوطنية قانونًا:

يُعدّ الدستور القانوني الأساسي الذي تنبثق عنه وتستند إليه بقية التشريعات الوطنية، سواء المدنية أو الجزائية، ولذلك سيعمد الباحث إلى توضيح دور الدستور، ودور قانون الانتخابات العامة في ترسيخ الهوية الوطنية، وذلك في الفرعين الآتيين.

الفرع الأول: دور الدستور في ترسيخ الهوية الوطنية:

لقد تضمن الدستور الأردني لسنة (1952) مجموعة من المواد التي ترسّخ مفهوم الهوية الوطنية ومقوماتها، سواء تلك التي تتعلق بالحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، أو المتعلقة بالمساواة بين الأردنيين، فلقد نصت المادة (7) في فقرتيها (1، 2) على أن الحرية الشخصية مصونة، وكل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون، وتنص المادة (6) من الدستور على أن الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين.

وجاءت المادة (22) لتؤكد أن لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة، وأما ما يتعلق بالمشاركة السياسية، والانتساب إلى الأحزاب، وحرية التعبير والرأي، وحرية البحث العلمي، والإبداع الفني والثقافي والرياضي، وحق تأليف الجمعيات، فقد كفلتها المادة (16) من الدستور، ثم جاءت المادة (14) من الدستور لتؤكد حماية الدولة لحرية القيام بالشعائر الدينية والعقائد، طبقًا للعادات المرعيّة في المملكة، ما لم تكن مخالفة للنظام العام أو منافية للآداب العامّة، وتضمنت المادة (16) من الدستور الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوب عن الأردنيين من أمور شخصية، أو فيما له صلة بالشؤون العامة.

ولعل من أبرز النصوص التي تؤكد دعم الدستور الأردني لمقومات الهوية الوطنية ما ورد في الفقرات (2،4،5) من المادة (6) من الدستور، حيث نصت الفقرة (2) أن (الدفاع عن الوطن وأرضه ووحدة شعبه والحفاظ على السلم الاجتماعي واجب مقدس) أما الفقرة (4) فقد أكدت على أن الأسرة هي أساس المجتمع بقيمه وأخلاقه، فقد نصت على أن (الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ويحمي القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها)، وأما الفقرة الخامسة فقد نصت على حماية الأمومة، والطفولة، والشيخوخة، ورعاية النسيء، وحماية ذوي الإعاقات الخاصة. ثم جاءت المواد (9، 10) من الدستور لتؤكد على حرية الإقامة والتنقل، وعدم جواز إبعاد أي أردني عن ديار المملكة، ولتؤكد كذلك على حرمة المساكن وعدم جواز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون. وأكدت بالمادة (11) على حق الملكية بقولها: (لا يستملك مال أحد إلا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون)، ويضاف إلى ذلك أن الدستور قد كفل للمواطن الأردني الحق في العمل وذلك في المادة (23) منه، وعلى حقهم في التعليم في المادة (20) والتي تنص على أن (التعليم الأساسي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في جميع مدارس الحكومة)، وغير ذلك من المواد التي لا يتسع المجال لذكرها.

مما تقدم يتضح أن الدستور قد كفل جميع المقومات التي تقوم عليها الهوية الوطنية، وقد رسخها في نصوص تتفق وتتلاءم مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولضمان هذه الحقوق والحريات فقد بادرت الدولة إلى إصدار التشريعات الخاصة بإنشاء المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، كاستحداث المركز الوطني لحقوق الإنسان، ووحدة لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال، والمنظمات الدولية العاملة في الأردن، وإعداد خطة تشاورية بالتنسيق ما بين الحكومة، والأحزاب، والنقابات، ومؤسسات المجتمع المدني في إعداد خطة شاملة لرعاية حقوق الإنسان (المركز الموطني لحقوق الإنسان، 2016).

ويرى الباحث أنه وعلى الرغم من كل ما تقدم، فإن الفجوة ما زالت قائمة بين ما ورد في نصوص الدستور، وما ورد في المواثيق والإعلانات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، الأمر الذي يستدعي الحاجة إلى مراجعة بعض نصوص الدستور؛ وذلك لتنسجم انسجامًا تامًّا مع ما ورد في تلك الاتفاقيات والمواثيق التي صادق عليها الأردن في مجال حقوق الإنسان؛ وذلك بهدف تعزيز مقومات الهوية الوطنية.

الفرع الثاني: دور قانون الانتخاب في ترسيخ مقومات الهوية الوطنية:

وضِعَ قانون الانتخاب أساسًا لكي ينظم رغبة المجتمع بأسره، وتنظيم أموره، ومعالجة مشاكله، ومن هنا يبرز الدور الأساسي الذي يمثله قانون الانتخاب في ترسيخ الهوية الوطنية، وفي الأردن وعلى الرغم من أن قوانين الانتخابات قد أفرزت مجالس تشريعية لم تكن على مستوى الطموح الذي يأمله الشعب الأردني، إلا أنها ومع ذلك تبقى علامة بارزة للمشاركة الشعبية والحزبية في الحياة السياسية والاجتماعية، ولقد شهد الأردن العديد من قوانين الانتخابات التي كانت تهدف إلى مساهمة الشعب في معالجة قضاياه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولقد شكل قانون الانتخاب لسنة (1989) نقطة مهمة في حياة الأردنيين وترسيخ هويتهم الوطنية؛ من خلال المشاركة الشعبية وافراز برلمان ومجلس نيابي هو الأفضل في مسيرة الحياة البرلمانية والديقراطية في الأردن، وتجدر الإشارة إلى أن الأردن قد شهد (23) مجلسًا نيابيًا منذ تأسيس الدوله الأردنية سنة (1921).

وقد عاصر الأردن ومنذ تأسيسه عدة قوانين للانتخابات، كان آخرها قانون الانتخاب لسنة (2016)، لكن المهم في الموضوع هو الوقوف على ما تجسده تلك القوانين من نصوص قانونية ترسخ الهوية الوطنية وتدعمها، وتبرز دعائمها المتمثلة في ممارسة الحق، وفي المساواة، وفي تمثيل المرأة في تلك المجالس، يضاف إلى ذلك دور هذه القوانين في المحافظة على حقوق الاقليات كالشركس والشيشان في المجالس النيابية، طالما أنهم يحملون الهوية الوطنية، وكذلك تمثيل الطوائف المسيحية، فقد جاءت المادة الثانية من قانون الانتخاب لسنة (2016) والتي عرفت الناخب بأنه كلّ أردني له الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب وفقًا لأحكام هذا القانون، ولقد تضمنت المادة (3) من قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة (2016) على أنه " لكل أردني بلغ ثماني عشرة سنة شمسية من العمر قبل تسعين يوماً من التاريخ المحدد لإجراء الاقتراع الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب وفق أحكام هذا القانون".

وتضيف المادة (10) من القانون ذاته بأنّه يشترط فيمن يترشح لعضوية مجلس النواب، أن يكون أردنيًا منذ عشر سنوات على الأقل، وأن لا يحمل جنسية دولة أخرى، وبمطابقة هذين النصين يتضح بجلاء التأكد على الحق في الانتخاب، والحق في الترشح، هو محصور بالأردنيين فقط، وهذا يشكل دعامة رئيسة للهوية الوطنية الأردنية.

وفيما يتعلق بالمحافظة على حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، فقد جاءت المادة (8) فقرة (ب) لتؤكد على أنه اضافة إلى المقاعد النيابية المنصوص عليها يخصص للنساء خمسة عشر مقعدًا بواقع مقعد واحد لكل محافظة، وهذا أيضًا يشكل دعامة أخرى من دعائم مقومات الهوية الوطنية .

يضاف إلى ذلك أن المادة (4) في فقرتها الثالثة قد نصت على أنّه "إذا كان في المحافظة أكثر من دائرة انتخابية، وتم تخصيص مقعد للشركس أو الشيشان أو مقعد للمسيحين ... فيحق لأي ناخب شركسي أو شيشاني أو مسيحي إذا كان مقيمًا في دائرة انتخابية لا يوجد فيها ذلك المقعد الطلب خطيًّا من الدائرة تسجيل اسمه في الجدول الأولي الخاص بأي دائرة انتخابية مخصص لها ذلك المقعد ضمن المحافظة نفسها.

ويسوغ التّأكيد بأنّ قوانين الانتخابات تحرص على تمثيل من يحمل الهوية الوطنية، والمحافظة على تمثيل كلّ أردني أيًّا كان أصله أو عرقه أو ديانته، وهذا يشكل بالتالي دعامة من دعامات الهوية الوطنية.

ومن الجدير بالذكر أنّ قانون الانتخاب المعدل لسنة (2022) لم يغير الأسس الرئيسة للقواعد الواردة في قانون الانتخاب، بل تطرق بشكل رئيس للدوائر الانتخابية من حيث عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة، وبالنتيجة يمكن القول بأنه وعلى الرغم من أن المشاركة الشعبية لم تكن ضمن المستوى المعقول لممارسة الحق في الانتخاب، أو الترشح للانتخابات لعوامل متعددة لا يتسع المجال لذكرها، وعلى الرغم من سلبيات بعض قوانين الانتخاب ولا سيما قوانين (2016)، إلا أن الباحث يرى أن قوانين الانتخاب تشكل في مجملها نهجًا ديمقراطيًّا، ومشاركة شعبية تنعكس بدورها إيجابيًّا على مقومات الهوية الوطنية.

المطلب الثاني: الحماية الجزائية للهوية الوطنية:

لقد تكفلت التشريعات الأردنية المختلفة بإيراد العديد من النصوص التي تكفل عدم المساس بالهوية الوطنية، بغض النظر عن جنسية مرتكب ذلك السلوك، سواء أكان أردنيًّا أم أجنبيًّا، ولغايات هذا البحث سيقتصر الباحث على ما ورد من نصوص في قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة (1960)، وقانون الجرائم الإلكترونية رقم (27) لسنة (2015) وتعديلاته.

أولًا: في قانون العقوبات:

لقد تضمن قانون العقوبات الأردني جملة من النصوص التي تهدف إلى حماية الهوية الوطنية، ومن أهم النصوص التي وردت في هذا القانون الآتي:

1. سريان قانون العقوبات استنادًا إلى مبدأ الصلاحية الشخصية، على كلّ أردني فاعلًا كان أو شريكًا أو محرّضًا ارتكب في الخارج جناية أو جنحة يعاقب عليها القانون الأردني، وتسري الأحكام على الأردني حتى لو فقد جنسيته الأردنية بعد ارتكاب الجريمة، وأياً كانت صفة هذا الأردني، سواء كان مواطنًا عاديًّا أو موظفًا عامًّا أو من أعضاء السلك السياسي والقنصلي (المادة 10) من قانون العقوبات، وترجع العلة في تقرير الصلاحية الشخصية، أن الدولة الأردنية والتي يحمل الجاني جنسيتها وهويتها الوطنية لا تستطيع أن تسلمه إلى الدولة التي ارتكب جريمته فوق إقليمها؛ لأنه لا يجوز للدولة وفق قواعد الأعراف الدولية المستقرة أن تسلم أحد رعاياها ومن يحمل هويتها

الوطنية إلى دولة اخرى لمحاكمته، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الدولة الأردنية هي التي تقوم بمعاقبة هذا الأردني عند عودته إلى الأردن؛ وذلك بسبب الإساءة التي صدرت عنه باعتباره أردنيًا، وفي هذا ما يشكل حماية للهوية الوطنية من أي مساس قد يطالها.

2. وفي موقع آخر فقد جرم المشرع الأردني كافة أشكال السلوك الجرمي وصوره التي تمس الهوية الوطنية، وتنال من الوحدة الوطنية، أو تعكر الصفاء بين عناصر الأمة، أيًا كانت الوسيلة التي يستخدمها الفاعل، يترتب عليها إثارة النعرات الطائفية، أو المذهبية، أو العنصرية، أو يحضّ على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة (المادة 150) من قانون العقوبات، ولا شك أن المشرع الأردني في تجريمه لكل من يرتكب سلوكًا جرميًا ينال به من الوحدة الوطنية أو يخلف نزاعًا بين مختلف عناصر الأمة أيًا كانت طوائفها أو مذاهبها، إنما يهدف بذلك إلى حماية الهوية الوطنية الأردنية .

3. وتبرز أهم صور الحماية الجزائية للهوية الوطنية في جرائم الخيانة المنصوص عليها في المواد من (110 – 117) من قانون العقوبات، فهذه الطائفة من الجرائم لا ترتكب إلا من الأردني، واشتراط المشرع لهذا الركن المفترض في جرائم الخيانة يجسد حماية مؤكدة للهوية الوطنية؛ ذلك أن جرائم الخيانة تشكل إخلالًا جسيمًا بالرابطة القانونية بين الفرد والدولة، وتشكّل نقضًا واضحًا لهذه العلاقة، ذلك أن الهوية الوطنية توفر للشخص جميع الحقوق والواجبات، ويتمتع الفرد بحماية الدولة لشخصه وأمواله، والدفاع عن مصالحه سواء داخل الدولة أو خارجها، وتفرض الهوية الوطنية على الأردني، ولا سيما في بعدها النفسي، توليد الشعور لديه بالانتماء والولاء لوطنه ولمجتمعه، وبالتالي فإن خيانته لوطنه أيًا كانت صورته سواء بالتآمر عليه أو بتقديم أية مساعدة لأعدائه، فإنه يشكل من جانبه نكثًا لرابطة الولاء المقدس مع الوطن الذي يتنفس من هوائه ويشرب من مائه. (النوايسه، عبد الإله، 2010).

ثانيًا: في قانون الجرائم الإلكترونية:

لقد ورد في قانون الجرائم الالكترونية رقم (27) لسنة (2015) وتعديلاته العديد من المواد التي تستهدف بالدرجة الأولى الحفاظ على خصوصية الأفراد، والتي تشكل حقًا من الحقوق الخاصة التي تترتب على تمتعهم بالهوية الوطنية الفردية، وقد جاءت بعض النصوص أيضًا تركّز على حماية الحقوق الوطنية الجماعية، وفيما يأتي عرضٌ لأهم ما ورد في تلك النصوص القانونية:

1. المادة (3) والمادة (4) من قانون الجرائم الإلكترونية، نصتا على الدخول غير المصرح به إلى أنظمة المعلومات التي تخص الغير بدون تصريح منه، وفي ذلك ما يشكل انتهاكًا لخصوصية ذلك الشخص، ومساسًا بهويته الوطنية، وقد جاءت المادة (15/ب) من القانون المعدل لقانون الجرائم الالكترونية لسنة (2018) ليفصح عن حماية الخصوصية بشكل أكثر وضوحًا، حينما نصّ على أنه "يعاقب بناءً على شكوى المتضرر بالحبس لمدة لا تقل عن (3) أشهر ولا تزيد على (3) سنوات كل من استخدم الشبكة العنكبوتية، أو الموقع الإلكتروني، أو نظام المعلومات؛ لخرق الحياة الخاصة للآخرين.

2. حماية الهوية الوطنية الجماعية:

عرف قانون الجرائم الالكترونية المعدل لسنة (2018) خطاب الكراهية بأنه: (كل كتابة وكل خطاب أو عمل يقصد منه أو ينجم عنه إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الدعوة للعنف والحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة)، وقد جاءت المادة (7) من القانون المعدل لسنة (2018) يعاقب كل من نشر ما يعد خطابًا للكراهية عبر الشبكة المعلوماتية، أو الموقع الإلكتروني، أو نظام المعلومات.

ومما تجدر ملاحظته أن قانون الجرائم الإلكترونية المعدل لسنة (2018) قد جاء أكثر شمولًا وأكثر، غلظة في تشديده للعقوبات من قانون الجرائم الالكترونية رقم (27) لسنة (2015) بعد انتشار ظاهرة الجرائم الالكترونية بشكل غير مسبوق، وقد جاء في الأسباب الموجبة للتعديل أن إساءة استخدام بعض المُستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي، نجم عنه انتشار ظاهرة الجرائم الإلكترونية سواء ما يمس الوحدة الوطنية، أو ما يمس الاشخاص كانتهاك الخصوصية والتي تعد من أبرز مظاهر الهوية الوطنية، كما أن التعديل قد جاء لضبط مصطلح خطاب الكراهية، فجرم نشر الشائعات والأخبار الكاذبة التي تنال من الوحدة الوطنية، تنعكس بآثارها السلبية على الهوية الوطنية .

وحسناً فعل المشرع الأردني حينما عدّل قانون الجرائم الإلكترونية؛ وذلك للحفاظ على الطابع المميز للهوية الوطنية، ولاحترام الخصوصية التي تعد من أبرز مظاهرها، وإن كنا نتمنى على مشرعنا أن يشير إشارة واضحة إلى المحافظة على القيم والعادات والهوية الوطنية، كما فعل المشرع القطري حينما جرّم في المادة (8) من قانون الجرائم الإلكترونية لسنة (2014) كلّ من تعدى على أي من المبادئ والقيم الاجتماعية، أو نشر أخبارًا أو صورًا تتصل بحرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأشخاص، وتنال من الهوية الوطنية.

وختامًا فإن الباحث يرى أن دور التشريعات في حماية الهوية الوطنية جزائيًا سيظل محدود النطاق، ذلك أن للهوية الوطنية ذاتيتها الخاصة التي تجعل الفرد حريصًا عليها انطلاقًا من شعوره بولائه وانتمائه الناشئ عن هويته الوطنية.

الخاتمة:

استعرض الباحث في دراسته السابقة موضوع على غاية من الأهمية، وهو ما يتعلق بدور التشريعات في ترسيخ الهوية الوطنية وحمايتها جزائيًا، وذلك من خلال استعراضه لتحديد ماهية الهوية الوطنية بأبعادها ومكوناتها وانواعها وأزماتها، ودور التشريعات المختلفة في تدعيمها وترسيخها وحمايتها جزائيًا، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها في الآتي:

النتائج :

1. للهوية الوطنية تأثير كبير على منظومة القيم الثقافية والفكرية التي يتبناها المجتمع، بكل ما تحمله من خصائص وسمات تميزها عن غيرها من المجتمعات الأخرى.
2. لوحظ بأن للأوراق النقاشية الملكية، ولرسالة عمان دورًا كبيرًا في إبراز الهوية الوطنية وترسيخها، ولها أيضًا دور بارز في إعلاء القانون وإبراز سيادته، وإظهار أُسس الدولة المدنية، وترسيخ الهوية الوطنية الجامعة، ودور مناهج التربية الوطنية في تجسيد مفاهيم الهوية والوحدة الوطنية.
3. على الرغم من تعدد الأزمات التي تعصف بالهوية الوطنية، إلا أنّ الأزمات الداخلية تقف على رأس أولويات هذه الأزمات، فتحصين المجتمع وفئة الشباب داخليًا، وذلك من خلال إيجاد فرص العمل المناسبة، والقضاء على مشكلة الفقر والبطالة، والوقوف في وجه الواسطة والمحسوبية، ومكافحة الفساد، قد تشكل حلولاً مناسبة لمواجهة أزمات الهوية الوطنية الخارجية.
4. إنّ سيادة القانون هي أساس الولاء والانتماء، وتُؤدّي دورًا كبيرًا في ترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية التي تنعكس إيجابيًا على الهوية الوطنية، ومن هنا لا بد من التركيز على النصوص التي ترسّخ الهوية الوطنية، وتوفر لها الحماية الجزائية.
5. إن للجامعات دورًا كبيرًا في ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة، وذلك من خلال التركيز على مناهج التربية الوطنية، والمناهج التي تركز على تاريخ الأردن والنسيج الاجتماعي الأردني.
6. إن الدور المأمول من التشريعات الوطنية في ترسيخ الهوية الوطنية وتدعيمها وحمايتها الجزائية، يبقى دورًا محدود النطاق إلا إذا وجد التطبيق السليم من كافة مؤسسات المجتمع المدني، كالأسرة، والجامعة، والمسجد، ومؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ الهوية الوطنية وتدعيمها، وذلك من خلال التنشأة الجيدة لفئة الشباب، ومحاربة الأفكار المتطرفة والشائعات، والتي من شأنها النيل من هويتهم الوطنية.
7. لكي يكون للتشريعات الوطنية ولا سيما الدستور والتشريعات الجزائية الأخرى المختلفة الدور الأكبر في ترسيخ الهوية الوطنية وحمايتها جزائيًا، فينبغي إزالة جميع المعوقات التي تؤثر على الهوية الوطنية، ولا سيما الأزمات الداخلية التي أشرنا اليها سابقًا.

التوصيات:

1. ضرورة التركيز على القوانين والأنظمة التي توفر المنظومة القانونية لحماية الهوية الوطنية وترسيخها، ولا سيما الدستور والقوانين الجزائية.
2. تعديل العقوبات وتغليظها للسلوكات التي من شأنها الإساءة للوحدة الوطنية والهوية الوطنية، سواء كانت هوية وطنية فردية أم جماعية.
3. يوصي الباحث مؤسسات التعليم بمختلف مستوياتها سواء المدرسة أو الجامعة، بأن يكون لها دورٌ أكثر فاعلية في التركيز على الهوية الوطنية، وذلك في خططها التعليمية والأكاديمية، بما ينعكس إيجابًا على الهوية الوطنية لدى فئات الشباب، وخاصة في مادتي الثقافة الوطنية وأخلاقيات الحياة الجامعية ومهاراتها.
4. ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المحلي في عقد الندوات، وورش العمل، والمؤتمرات؛ وذلك لبيان أهمية ترسيخ مفهوم الهوية الوطنية لدى جميع فئات المجتمع.
5. ضرورة رفع مستوى الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي، وما تبثّه من أفكار متطرفة، وشائعات قد تمس بالثقافة الوطنية للشباب ولأفراد المجتمع، وتنعكس بالتالي سلبًا على هويتهم الوطنية.
6. ضرورة مراجعة كافة التشريعات؛ بهدف ترسيخ الهوية الوطنية وتدعيمها، من خلال إيراد نصوص صريحة تشير بوضوح إلى الهوية الوطنية وكيفية تحصينها من خلال نصوص الدستور، وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب السياسية.
7. تغليظ العقوبات الواردة في قانون العقوبات، وقانون الجرائم الإلكترونية، وقانون هيئة مكافحة الفساد؛ بهدف توفير أكبر قدر ممكن من الحماية الجزائية للهوية الوطنية.
8. العمل على مواءمة التشريعات الوطنية بما يتفق مع المواثيق الدولية والمعاهدات التي صادق عليها الأردن، والتي من شأنها ترسيخ الهوية الوطنية وتجسيدها.

قائمة المراجع.

المراجع العربية:

- إبن منظور، (2010)، لسان العرب، ط3، بيروت، ص 6.
- إسماعيل، عبد الله بن محمد، (2005)، الهوية في بنية النظام والدولة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ص39.
- أ.د مجد الدين خمش، (2019)، المواطنة والهوية الوطنية في الأردن والوطن العربي، الآن للنشر والتوزيع، ص 206.
- البريمي، محمد الحسن، (2007)، الثقافة العربية والعولمة، ط1، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، ص103.
- الدكتور عمر الخضرمي والدكتور مصطفى العدوان، (2003)، التربية الوطنية، دار مجدلاوي، عمان، ص178.

- سليمان ياسر، (2003)، اللغة العربية والهوية القومية، منشورات جامعية ادنبره، بيروت، ص 42.
- صالح عاشور، (2005)، الوطن والمواطن والسلطة، مقال منشور في وجهات نظر http://ebaa.net/wjhatnadar/12/6031/.
- عبد الكريم بكار، (2000)، العولمة، طبيعتها، وسائلها تحدياتها، التعامل معها، دار الاعلام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص11.
- عزيز مشواط، (2005)، إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية: فارق الأشكال وقلق المفهوم الحوار المتمدن، الموقع الإلكتروني http://WWW.REZGAR.COM
- عمر الحضرمي ومصطفى العدوان، (2003)، التربية الوطنية، الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن، دار مجدلاوي، عمان، ص13.
- غازي بن عبد الرحمن القصيبي، (2001)، العولمة والهوية الوطنية، مرجع سابق، ص98.
- غسان منير حمزة وعلي احمد الطرح، (2002)، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والاعلام ط1، دار النهضة العربية، لبنان، ص139.
- القصيبي غازي بن عبد الرحمن، (2002)، العولمة والهوية الوطنية، ط 1، مكتبة العبيكات – الرياض، ص15.
- محمد العربي ولد خليفة، (2003)، المسألة الثقافية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص91.
- محمد العزي ولد خليفة، (2003)، المسألة الثقافية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 91.
- محمود عبد الرشيد بدرانه وأحمد السيد، (2003)، الثقافة الثأرية والثقافة المتأزمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الجامعية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ص 46.
- مدبولي ميادة، الهوية، (2017) اتجاهات تأثير القيم والعقائد على التفاعلات الدولية، مجلة اتجاهات، ابو ظبي (20) ص4.
- مشاري عبد الله النعيم، (2013)، الهوية وقضايا في الوعي العربي المعاصر، الرياض، ص 27.
- موسى شتيوي، (2009)، التهميش الاقتصادي للمرأة الأردنية، المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، عمان، ص38.
- النوايسه، عبد الإله، (2010)، الجرائم الواقعة على أمن الدولة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 83.
- وندث، اليكسندر، (2006)، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله العتيبي، الرياض، جامعة الملك سعود، ص313.

التشريعات:

1. الدستور الأردني لسنة (1952).

2. قانون الانتخاب الأردني رقم ()6لسنة (2016).

3. قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة (1960) وتعديلاته.

4. قانون الجرائم الالكترونية رقم (27) لسنة (2015).

المواقع الإلكترونية:

1. ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) wiki,http://ar.m.wikip.edia.org

2. الموقع الالكتروني لدائرة الاحصاءات العامة WWW.DOS.GOV.JO .

3. عزيز مشواط، اشكالية الهوية في العلوم الإنسانية: فارق الاشكال وقلق المفهوم الحوار المتمدن، الموقع الالكتروني http://WWW.REZGAR.COM

4. صالح عاشور، الوطن والمواطن والسلطة، مقال منشور في وجهات نظر . http://ebaa.net/wjhatnadar/12/603/htm

References:

1. Majdaldin Khammesh, 2019, Citizenship and National Identity in Jordan and the Arab World, Now for Publishing and Distribution, p. 206.
2. Al-Buraimi, Muhammad Al-Hassan, 2007, Arab Culture and Globalization, 1st Edition, The Arab Foundation for Publishing and Distribution, Lebanon, p. 103.
3. Omar Al-Khadrami and Dr. Mustafa Al-Adwan, National Education, Dar Majdalawi, Amman, 2003, p. 178.
4. Suleiman Yasser, 2003, The Arabic Language and National Identity, Edinburgh University Publications, Beirut, p. 42.
5. Saleh Ashour, 2005, The homeland, the citizen and the authority, an article published in the views of http://ebaa.net/wjhatnadar/12/6031/.
6. Abdul Karim Bakkar, 2000, Globalization, its nature, means and challenges, dealing with them, House of Information for Publishing and Distribution, Amman, 1, p. 11.
7. Aziz Mashawat, 2005, The Problematic of Identity in the Human Sciences: The Difference of Forms and the Concern of the Concept Civilized Dialogue, Website: http://WWW.REZGAR.COM
8. Omar Al-Hadrami and Mustafa Al-Adwan, 2003, National Education, the homeland, the citizen and the political system in Jordan, Majdalawi House, Amman, p. 13.
9. Ghazi bin Abdul Rahman Al-Gosaibi, 2001, Globalization and National Identity, previous reference, p. 98.
10. Ghassan Mounir Hamza and Ali Ahmad Al-Tarh, 2002, National Identities, Global Society and the Media, 1st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Lebanon, p.139.
11. Al-Gosaibi Ghazi bin Abdul Rahman, 2002, Globalization and National Identity, 1st Edition, Al-Obeikat Library - Riyadh, p. 15.

and the Concern of the Concept Civilized Dialogue, Website: http://WWW.REZGAR.COM

4. Saleh Ashour, The homeland, the citizen and the authority, an article published in Perspectives http://ebaa.net/wjhatnadar/12/603/htm

12. Lajabri Muhammad, 1998, Globalization and Cultural Identity, Center for Arab Unity Studies, Beirut, p. 298.
13. Mohamed El-Araby Ould Khalifa, 2003, The Cultural Issue, Diwan of University Publications, Algeria, p. 91.
14. Muhammad Al-Ezzi Ould Khalifa, 2003, The Cultural Issue, Diwan of University Publications, p. 91.
15. Mahmoud Abdel-Rasheed Badrana and Ahmed El-Sayed, 2003, Revenge Culture and Crisis Culture, Publications of the Center for Research and University Studies, Cairo University, first edition, pg. 46.
16. Madbouly Mayada, Identity, 2017 Trends in the Impact of Values and Beliefs on International Interactions, Attihat Magazine, Abu Dhabi (20) p.4.
17. Mashari Abdullah Al-Naeem, 2013, Identity and Issues in Contemporary Arab Consciousness, Riyadh, p. 27.
18. Al-Munajjid in Language and Media, Beirut, Dar Al-Sharra, 1986, p. 878.
19. Musa Shteiwi, 2009, The Economic Marginalization of Jordanian Women, The Jordanian Center for Social Research, Amman, p. 38.
20. Alex, Michaeli, 1993, The Identity (translation of Ali Watfa), Al-Waseem House for Printing Services, Damascus, p. 129.
21. Al-Nawaisa, Abd al-Ilah, 2010, Crimes against State Security, second edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, p. 83.
22. Wendth, Alexander, 2006, The Social Theory of International Politics, translated by Abdullah Al-Otaibi, Riyadh, King Saud University, p. 313.

Foreign references:

23. Alexandrou, Maxyan, 2003, the concept of state identity in international relation A-, Journal of International Development and Cooperation (IDEC) HIshima uni. p.38 .

Legislation:

1. The Jordanian Constitution of 1952.
2. Jordanian Election Law No. 6 of 2016.
3. Jordanian Penal Code No. 16 of 1960 and its amendments.
4. Cybercrime Law No. 27 of 2015.

websites :

1. Wikipedia (the free encyclopedia) wiki, http://ar.m.wikip.edia.org
2. The website of the Department of Statistics WWW.DOS.GOV.JO.
3. Aziz Mashawat, The Problematic of Identity in the Human Sciences: The Difference of Forms